



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم  
قرارات ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الإدارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة	تاريخ الإصدار	نوع داخل الجزائر مورجيا	الانضمام مورجيا
الطبع والاشتراكات إدارة المطبعة الرسمية	صفحة	صفحة	الانضمام الاصلي ورجعتها
13 و 2 و 2 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	150 دج	100 دج	
الهاتف : 15 ، 18 ، 65 الى 17 حج 30 - 3200	300 دج	200 دج	
	بما فيها نفقات الارسال		

لنسخ النسخة الاصلية 250 دج لمن النسخة الاصلية ورجعتها 500 دج لمن العدد للسنين السابقة : حسب التسعيرة . وتسلم النسخة  
مجانية للمشاركين . المطلوب منهم ارسال لثالث الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكهم والاعلام بمطالبتهم . يؤدي من تغيير العنوان 300 دج لمن  
التنشر على اساس 20 دج للصفحة .

## فهرس

الداخلي، الموقع بتونس في 21 أكتوبر سنة  
1983.

مرسوم رقم 84 - 374 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام  
1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984 يتضمن  
المصادقة على الاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة  
مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني

## اتفاقات دولية

مرسوم رقم 84 - 373 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام  
1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984 يتضمن  
المصادقة على بروتوكول الاتفاق المتعلق بإنشاء  
شركة دراسات تونسية جزائرية للبحر

## فهرس (تابع)

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 محرم عام 1405 الموافق 15 أكتوبر سنة 1984 يتضمن تحديد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية. 2132

قرار مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1404 الموافق 16 يوليو سنة 1984 يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانية الولاية. 2132

قرار مؤرخ في 9 صفر عام 1405 الموافق 3 نوفمبر سنة 1984 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة «الاتحادية الجزائرية لكرة اليد». 2133

## وزارة الاعلام

مرسوم رقم 84 - 375 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984 يتضمن إعادة تنظيم الوكالة الوطنية للأحداث المصورة. 2133

مرسوم رقم 84 - 376 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984 يحول الى الوكالة الوطنية للأحداث المصورة، الهياكل والوسائل والاسلاك والأعمال والمستخدمين الذين كان يحوزهم أو يسيروهم المكتب الوطني لتجارة وصناعة السيتم، في إطار أعماله في ميدان انتاج جرائد الأحداث المصورة والمجلات التكميلية. 2137

## وزارة الاشغال العمومية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 صفر عام 1405 الموافق 10 نوفمبر سنة 1984 يحدد شروط منح رخصة الطريق وكيفياتها. 2139

والثقافي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الديمقراطية الملقاشية، الموقع في 25 يناير سنة 1978 بآنتناناريفو. 2128

## مراسيم، قرارات، مقررات

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يتضمن حل المجلس الشعبي البلدي للقبّة (ولاية الجزائر). 2130

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يتضمن حل المجلس الشعبي البلدي لبرج الكيفان (ولاية الجزائر). 2130

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يتضمن اقصاء رئيس المجلس الشعبي لبلدية الحجار (ولاية عنابة) من مهامه الانتخابية. 2130

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يتضمن اقصاء النائب الرابع لرئيس المجلس الشعبي لبلدية بسان (ولاية عنابة) من مهامه الانتخابية. 2130

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 محرم عام 1405 الموافق 15 أكتوبر سنة 1984، يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانية البلديات. 2131

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 محرم عام 1405 الموافق 15 أكتوبر سنة 1984 يتضمن تحديد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية. 2131

# اتفاقات دولية

## بروتوكول اتفاق

يتعلق بإنشاء شركة دراسات تونسية  
جزائرية للبحر الداخلي

— اعتبارا للمبادئ الواردة في معاهدة الاخاء  
والوفاق المبرمة بتونس في 19 مارس 1983 بين  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
والجمهورية التونسية،

— واعتبارا للاتفاق الاطاري الجزائري  
التونسي للتعاون الصناعي المبرم بالجزائر في 24  
أبريل سنة 1983،

— واعتبارا لتوصيات مجموعة العمل المشتركة  
المكلفة باعداد الملف المتعلق بانجاز مشروع:  
البحر الداخلي،

قررت حكومة الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية  
مايلي:

## المادة الاولى التكوين

قررت الحكومتان انشاء شركة دراسات  
تونسية جزائرية للبحر الداخلي.

## المادة الثانية التسمية

تسمى الشركة «شركة الدراسات التونسية،  
الجزائرية للبحر الداخلي».

## المادة الثالثة الغرض

تهدف الشركة اساسا الى:

— تجميع الوثائق والدراسات والخرائط  
المتعلقة بالمشروع وتحديث الدراسات السابقة،

مرسوم رقم 84 - 373 مؤرخ في 15 ربيع الاول عام  
1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984 يتضمن  
المصادقة على بروتوكول الاتفاق المتعلق بإنشاء  
شركة دراسات تونسية جزائرية للبحر  
الداخلي، الموقع بتونس في 21 أكتوبر سنة  
1983.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17  
منه،

— وبعد الاطلاع على بروتوكول الاتفاق  
المتعلق بإنشاء شركة دراسات تونسية جزائرية  
للبحر الداخلي، الموقع بتونس في 21 أكتوبر سنة  
1983،

يرسم مايلي:

المادة الاولى : يصادق على بروتوكول الاتفاق  
المتعلق بإنشاء شركة دراسات تونسية جزائرية  
للبحر الداخلي، الموقع بتونس في 21 أكتوبر سنة  
1983 وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 ربيع الاول عام 1405  
الموافق 8 ديسمبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

## المادة الثامنة

### النظام الجبائي والجمركي

تتمتع الشركة في الميدان الجبائي والجمركي بالنظام الأكثر امتيازاً المطبق في البلد المضيف طبقاً للتشريع الجاري به العمل والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المتعاقدة.

## المادة التاسعة

### النفاذ

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ ابتداءً من تاريخ المصادقة عليه من قبل الأطراف المتعاقدة.

حرر بتونس في 21 أكتوبر سنة 1983

عن الجمهورية التونسية	عن الجمهورية الجزائرية
وزير التخطيط	الديمقراطية الشعبية
اسماعيل خليل	وزير التخطيط والتهيئة العمرائية
	عبد الحميد براهيمى

مرسوم رقم 84 - 374 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984 يتضمن المصادقة على الاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والثقافي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الديمقراطية الملقاة، الموقع في 25 يناير سنة 1978 بانتناناريفو.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17

منه.

- القيام بجميع الدراسات الفنية والاجتماعية والاقتصادية والتأثيرات والجدوى التي تبدو لازمة لانجاز المشروع،

- التوصية بشروط واجراءات انجاز وتمويل المشروع.

## المادة الرابعة

### المدة

حددت مدة الشركة بسنتين ابتداءً من يوم تكوينها النهائي ويمكن تمديد هذه المدة باتفاق الطرفين.

يجب أن يصدر قرار التمديد ستة أشهر قبل انتهاء المدة الاصلية عند التكوين أو أى تمديد لاحق.

## المادة الخامسة

### رأس المال

يتعهد الطرفان بتمويل شركة الدراسات التونسية الجزائرية للبحر الداخلي بنسبة 50٪ لكل منهما دون تحديد مسبق لنسب تمويل شركة انجاز المشروع.

وحدد رأس المال الاولي للشركة بما يعادل مليون دينار تونسي.

## المادة السادسة

### المقر

يكون مقر الشركة بالجزائر.

## المادة السابعة

### القانون الاساسي

يتم تحرير واعتماد القانون الاساسي للشركة في أجل يتعدى شهرياً ابتداءً من توقيع هذا البروتوكول.

ويتم إعداد القانون الاساسي باعتبار نوعية وخصوصيات المشروع بوصفه مشروعاً مشتركاً.

- وحرصا على تدعيم وترقية هذه الروابط في كل الميادين، من بينها ميدان التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني،  
اتفقتا على مايلي :

### المادة الاولى

تنشأ لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والثقافي بهدف ترقية التعاون بين البلدين من أجل المصلحة المشتركة.

### المادة الثانية

تتمثل مهمة اللجنة فيما يلي :

I) تطبيق التوجيهات التي أقرتها الحكومتان والخاصة بالعلاقات بين البلدين في مجال :

أ - التعاون الاقتصادي في ميادين الفلاحة والصناعة والمناجم والطاقة والنقل والمواصلات،

ب - المبادلات التجارية،

ج - التعاون المالي،

د - التعاون الثقافي في ميادين الاعلام، التعليم والتكوين المهني والشبيبة والرياضة والصحة والسياحة،

هـ - التعاون العلمي والتقني وتبادل التجارب والخبراء في قطاعات النشاط الاقتصادي ذات المصلحة المشتركة،

2) البحث عن الحلول الملائمة للمشاكل التي قد تنجم عن تطبيق الاتفاقيات الموجودة أو التي ستوقع بين البلدين في الميدان التجاري الاقتصادي والعلمي والتقني.

### المادة الثالثة

تجتمع اللجنة المشتركة في دورة هادية مرة كل سنة، بالتناوب، في الجزائر وانتناناريفو، وفي دورة استثنائية عند طلب أحد الطرفين.

### المادة الرابعة

تقود شخصية وزارية وفد كل بلد.

- وبعد الاطلاع على الاتفاق المتعلق بانشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والثقافي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الديمقراطية الملغاشية الموقع في 25 يناير سنة 1978 بانتناناريفو،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يصادق على الاتفاق المتعلق بانشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والثقافي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الديمقراطية الملغاشية الموقع في 25 يناير سنة 1978 بانتناناريفو، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 ربيع الأول عام 1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

اتفاق حول انشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والثقافي

بين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
والجمهورية الديمقراطية الملغاشية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وحكومة الجمهورية الديمقراطية الملغاشية،

- استعاضا من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ورغبة منهما في توطيد علاقات التعاون بين الدول الافريقية في كل الميادين،

- وعيا بالروابط الاخوية التي توحد البلدين،

## المادة الخامسة

جدول أعمال كل دورة عادية أو استثنائية يكون محل تبادل اقتراحات عن طريق القناة الدبلوماسية، قبل افتتاح الدورة.

## المادة السادسة

يمكن للجنة المشتركة أن تنشأ لجانا فرعية، حسب ما تراه ضروريا لتطبيق هذا الاتفاق.

## المادة السابعة

مدة صلاحية هذا الاتفاق، أربع سنوات ويتم تمديدتها ضمنيا، طالما أن أحد الطرفين لم يعلّق الفائه مع ائصار مسبق مدته ستة أشهر.

## المادة الثامنة

يقدم هذا الاتفاق للمصادقة فور التوقيع عليه، ويدخل حيز التنفيذ في تاريخ تبادل وثائق التصديق الخاصة به.

حرر في انتناريفو في عشرين جانفي ألف وتسعمائة وثمانية وسبعين في نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية، ولكلا النصين نفس المفعول القانوني.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كريستيان ريمي وشار  
محمدي علي  
وزير الشؤون الخارجية  
وزير التجارة

## مراسيم، قرارات، مقررات

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يتضمن حل المجلس الشعبي البلدي للقبّة (ولاية الجزائر).

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يحل المجلس الشعبي البلدي للقبّة - ولاية الجزائر.

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يتضمن حل المجلس الشعبي البلدي لبرج الكيفان (ولاية الجزائر).

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يحل المجلس الشعبي البلدي لبرج الكيفان - ولاية الجزائر.

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يتضمن اقضاء رئيس المجلس الشعبي لبلدية الحجار (ولاية عنابة) من مهامه الانتخابية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يقضى السيد رمضان عراور رئيس المجلس الشعبي لبلدية الحجار (ولاية عنابة) مع مهامه الانتخابية.

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يتضمن اقضاء النائب الرابع لرئيس المجلس الشعبي لبلدية بسباس (ولاية عنابة) من مهامه الانتخابية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 يقضى السيد عبد العزيز حمليل النائب الرابع لرئيس المجلس

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 محرم عام 1405 الموافق 15 أكتوبر سنة 1984.

عن وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
الأمين العام  
عبد العزيز مضوى

عن وزير المالية  
والجماعات المحلية  
الأمين العام  
محمد طرباش

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 محرم عام 1405 الموافق 15 أكتوبر سنة 1984 يتضمن تحديد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير المالية،

— بمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1387 الموافق 18 يناير سنة 1967، والمتضمن القانون البلدي، المعدل والمتمم،  
— وبمقتضى المرسوم رقم 67 - 159 المؤرخ في 17 جمادى الاولى عام 1387 الموافق 15 غشت سنة 1967 والمتضمن تحديد كفاءات تسيير الصندوق البلدي للضمان،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 134 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 وانشاء مصلحة للصناديق المشتركة للجماعات المحلية،

يقرر ان مايلي :

المادة الاولى : تحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة باثنين في المائة (2 %) بالنسبة لسنة 1985.

الشعبي لبلدية بسباس (ولاية عنابة) من مهامه الانتخابية.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 محرم عام 1405 الموافق 15 أكتوبر سنة 1984، يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير في ميزانية البلديات.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير المالية،

— بمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1387 الموافق 18 يناير سنة 1967، والمتضمن القانون البلدي، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 67 - 145 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1387 الموافق 31 يوليو سنة 1967 والمتعلق بالاقتطاع من ايرادات التسيير الخاصة بالبلديات، ولاسيما المادة 2 منه،

يقرر ان مايلي:

المادة الاولى : ان النسبة الدنيا القانونية التي تقتطعها البلديات من ايرادات التسيير والمخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار تحدد بم عشرة في المائة (10 %) بالنسبة لسنة 1985.

المادة 2 : تؤخذ بعين الاعتبار في حساب الاقتطاع الايرادات المبينة فيما يلي:

الباب 74 : - مخصصات مصلحة الصناديق المشتركة للجماعات المحلية باستثناء المساعدة المقدمة للأشخاص المسنين - (المادة الفرعية 7413).

الباب 75 : - الضرائب غير المباشرة.

الباب 76 : الضرائب المباشرة باستثناء المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة  
الباب 68 والعشر (1/10) من الدفع الجزافي الاضافي المخصص لصيانة المساجد والمؤسسات المدرسية.

## يقران ما يلي :

المادة الاولى : تحدد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان التابع للضرائب المباشرة باثنين في المائة (2/%) بالنسبة لسنة 1985.

المادة 2 : تطبق هذه النسبة على تقدير الايرادات الناتجة عن الرسوم المباشرة للولايات باستثناء العشر (10/1) مع الدفع الجزافي الاضافي المخصص لصيانة المساجد والمؤسسات المدرسية.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 محرم عام 1405 الموافق 15 أكتوبر سنة 1984.

عن وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
الامين العام  
محمد طرباش  
عبد العزيز مضوى

قرار مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1404 الموافق 16 يوليو سنة 1984 يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير في ميزانية الولاية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 154 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد قائمة النفقات والايرادات الخاصة بالولايات،

وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 156 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970

المادة 2 : تطبق هذه النسبة على تقدير الايرادات الناتجة عن الرسوم المباشرة للبلديات باستثناء العشر (10/1) مع الدفع الجزافي الاضافي المخصص لصيانة المساجد والمؤسسات المدرسية.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 محرم عام 1405 الموافق 15 أكتوبر سنة 1984.

عن وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
الامين العام  
محمد طرباش  
عبد العزيز مضوى

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 محرم عام 1405 الموافق 15 أكتوبر سنة 1984 يتضمن تحديد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير المالية،

بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، لاسيما المادة 115 منه، المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 155 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد كفاءات تسيير صندوق الضمان التابع للولايات،

وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 134 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 وانشاء مصلحة للصناديق المشتركة للجماعات المحلية،



يمنع منعا باتا كل نشاط مخالف لهدف أحداث الجمعية وكذلك كل نشاط يمكن أن يمس أمن الدولة الداخلى أو الخارجى أو يكون أساسه موضوعا غير شرعى مخالفا للقوانين والاعلاق.

## وزارة الاعلام

مرسوم رقم 84 - 375 مؤرخ فى 15 ربيع الأول عام 1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984 يتضمن اعادة تنظيم الوكالة الوطنية للأحداث المصورة.

ان رئيس الجمهورية،

بناء على تقرير وزير الاعلام،

وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 30 و I52 منه،

وبمقتضى القانون رقم 78 - 02 المؤرخ فى 3 ربيع الأول عام 1398 الموافق 11 فبراير سنة 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، لاسيما المادة 4 منه،

وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبى الوطنى،

وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ 26 سبتمبر سنة 1981 والمصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ فى 5 ديسمبر سنة 1981،

وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 01 المؤرخ فى 12 ربيع الثانى عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982 والمتضمن قانون الاعلام،

والمتملق بالاقتطاع من ايرادات التسيير ولاسيما المادة الاولى منه،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : ان النسبة الدنيا القانونية التى تقتطعها الولايات من ايرادات التسيير والمخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار، تجدد بمشرة فى المائة (10 %) بالنسبة لسنة 1985.

المادة 2 : يؤخذ بعين الاعتبار فى حساب الاقتطاع، الايرادات المبينة فيما يلى :

- الحساب 74 - مخصصات مصلحة الصناديق المشتركة للجماعات المحلية،

- الحساب 76 - الضرائب المباشرة باستثناء المساهمة فى صندوق الضمان للضرائب المباشرة (المادة 640) والمشر (I/10) مع الدفع الجزافى الاضافى المخصص لصيانة مؤسسات التعليم المتوسط والثانوى.

المادة 3 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 17 ذى القعدة 1404 الموافق 16 يوليو سنة 1984.

عن وزير الداخلية

والجماعات المحلية

الامين العام

عبد العزيز مضوى

قرار مؤرخ فى 9 صفر عام 1405 الموافق 3 نوفمبر سنة 1984 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة «الاتحادية الجزائرية لكرة اليد».

بموجب قرار مؤرخ فى 9 صفر عام 1405 الموافق 3 نوفمبر سنة 1984 تعتمد الجمعية المسماة «الاتحادية الجزائرية لكرة اليد».

يجب عليها أن تباشر نشاطاتها وفقا للاحكام الواردة فى قانونها الاساسى.

للاحداث المصورة المنشأة بالمرسوم رقم 83 - 675 المؤرخ في 19 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، طبقا لاحكام هذا المرسوم.

المادة 2 : تعدل الوكالة الوطنية مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وصيغة اجتماعية - ثقافية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص «الوكالة».

توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالاعلام، ويكون مقرها في مدينة الجزائر.

المادة 3 : تتمثل مهمة الوكالة فيما يأتي :

- تنتج جرائد للاحداث المصورة ومجلات لها علاقة بالاحداث الوطنية والدولية،

- تنتج أفلام وثائقية اعلامية تتعلق بمواضيع وطنية ودولية،

- تشترك في انتاج مجلات أو أفلام وثائقية تتعلق بمواضيع وطنية ودولية،

- تنتج أو تشارك في انتاج أفلام شهرية،

- توزع الافلام التي تنتجها في الجزائر والخارج،

- تحافظ على جرائد الاحداث والمجلات والافلام التي يتم انتاجها،

- يمكن الوكالة أن تنتج أو تشارك في انتاج أفلام سينمائية طويلة وتليفزيونية، حسب وسائلها

- يمكنها أن تشارك في التوزيع وفي الاستغلال السينمائي.

## الباب الثاني

### التسيير - العمل

المادة 4 : تخضع الوكالة انتقاليا وحتى تعدد كينيات توسيع التسيير الاشتراكي ليشمل المؤسسات ذات الصبغة الاجتماعية - الثقافية، للاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ولاحكام هذا المرسوم.

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 51 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1386 الموافق 17 مارس سنة 1967 والمتضمن احداث المكتب الوطني لتجارة وصناعة السينما، المعدل بالامر رقم 74 - 19 المؤرخ في أول فبراير سنة 1974،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 78 المؤرخ في 12 محرم عام 1388 الموافق 12 ابريل سنة 1968 والمتضمن تأسيس احتكار الاشهار التجاري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 24 المؤرخ في 20 ربيع الاول عام 1402 الموافق 16 يناير سنة 1982 الذي يحدد صلاحيات وزير الاعلام،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 83 - 675 المؤرخ في 14 صفر عام 1404 الموافق 19 نوفمبر سنة 1983 والمتضمن انشاء وكالة وطنية للاحداث المصورة،

يرسم ما يلي :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : يعاد تنظيم الوكالة الوطنية

ترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الاعمال قبل خمسة عشر يوما على الاقل من تاريخ انعقاد الاجتماع، ماعدا حالات الاستعجال.

ويمكن المجلس أن يجتمع في دورة غير عادية، بناء على طلب السلطة الوصية او طلب ثلث أعضائه.

المادة 9 : لاتصح مداورات مجلس التوجيه الا اذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه.

واذا لم يبلغ النصاب يعقد اجتماع آخر خلال الايام الثمانية الموالية، وفي هذه الحالة تصح مداورات مجلس التوجيه مهما يكن عدد الاعضاء الحاضرين.

المادة 10 : تتخذ قرارات مجلس التوجيه بالاغلبية البسيطة. وفي حالة تعادل الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 11 : تدون مداورات مجلس التوجيه في محاضر تسجل في دفتر خاص ويوقعها الرئيس وكاتب الجلسة.

المادة 12 : تتولى الوكالة كتابة مجلس التوجيه.

المادة 13 : يبت مجلس التوجيه في جميع المسائل التي لها علاقة بأعمال الوكالة.

وبهذه الصفة يقوم بما يأتي :

- يفحص برامج الاعمال المقررة التي تتم داخل الوكالة ويعد البرنامج العام،

- تقدم جميع التوصيات التي من شأنها أن ترقى النشاط الثقافي في الوكالة وتدعمه، يبت في قبول الهبات والوصايا الواردة من الهيئات العمومية والدولية.

المادة 14 : يحدد وزير الاعلام بقرار التنظيم الداخلي في الوكالة.

المادة 5 : يدير الوكالة مدير عام يعين بمرسوم بناء على اقتراح الوزير الوصي.

وتنهي مهامه حسب الاشكال نفسها .

المادة 6 : يتولى المدير العام ما يأتي :

- يقوم بالتسيير الاداري والتقني والمالي للوكالة،

- يمارس السلطة السلمية على كامل مستخدمى الوكالة،

- يمثل الوكالة في جميع أعمال الحياة المدنية،

- ينفذ قرارات مجلس التوجيه،

- يدير جميع المصالح التابعة للوكالة،

- يحضر مشروعات الميزانية،

- يلتزم بالنفقات ويأمر بصرفها،

- يسهر على احترام التنظيمات الداخلية.

المادة 7 : يساعد المدير العام للوكالة مجلس توجيه يتكون من :

- وزير الاعلام أو ممثله،

- ممثل وزير الدفاع الوطني،

- ممثل وزير الداخلية والجماعات المحلية،

- ممثل وزير الثقافة والسياحة،

- المدير المكلف بالاعلام في وزارة الاعلام،

- المدير المكلف بالوسائل السمعية البصرية

في وزارة الاعلام.

ويشارك مشاركة استشارية :

- المدير العام للوكالة وأى شخص يطلب منه

المجلس ذلك بسبب كفاءته.

المادة 8 : يجتمع مجلس التوجيه في دورة عادية

مرة في السنة بناء على استدعاء من رئيسه. يحدد

الرئيس جدول أعمال الاجتماعات.

## الباب الثالث التسيير المالي

المادة 15 : تبتدىء السنة المالية للوكالة في أول يناير وتنتهى في 31 ديسمبر من كل سنة. تمسك المحاسبة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

المادة 16 : تشتمل ميزانية الوكالة على ما يأتى :

### 1 - الإيرادات :

#### ( الإيرادات العادية :

- هائد كراء جرائد الاحداث المصورة والنشرات والافلام والوثائقية والاعلامية لقاءات العرض السينمائى،  
- هائد بيع اشربة الاحداث المصورة والنشرات والافلام والوثائقية الاعلامية للهيئات الوطنية والاجنبية،

- هائد أداء الخدمات الاشهارية التى تقوم بها الوكالة لحساب غيرها،  
- هائد التوزيع والاستغلال.

#### (ب) الإيرادات غير العادية :

- مساعدات الدولة،  
- الهبات والوصايا التى تقدمها الدولة والهيئات العمومية أو الخاصة،  
- فائض السنة المالية المنصرمة، ان وجد.

### 2 - المصاريف :

- نفقات التسيير والصيانة،  
- نفقات التجهيز والصيانة،  
- جميع النفقات الضرورية لتحقيق الاهداف المحددة فى المادة 4 أعلاه.

المادة 17 : ترسل الحسابات التقديرية فى الوكالة، مصحوبة بأراء مجلس التوجيه وتوصياته، الى الوزير المكلف بالاعلام والوزير المكلف بالمالية

والوزير المكلف بالتخطيط ليوافقوا عليها فى الأجال التنظيمية.

المادة 18 : ترسل الموازنة وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوى من نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس التوجيه وتوصياته وبتقرير الهيئة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالاعلام والوزير بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 19 : يسند مسك الكتابات المالية وتداول الاموال الى عون محاسب يخضع لاحكام المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ فى 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم.  
المادة 20 : يعين المحاسب طبقا لاحكام المادة 3 من المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ فى 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين.

## الباب الرابع اجراء التعديل وأحكام ختامية

المادة 21 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم حسب الكيفية التى تمت بها الموافقة عليه.  
ويقدم المدير العام للوكالة نص التعديل فى شكل اقتراح، بعد استشارة مجلس التوجيه، ثم يعرض على وزير الاعلام للموافقة عليه.

المادة 22 : لا يتم حل الوكالة وتصفيتهما وأيلولة أملاكها الا بنص مماثل يحدد شروط تصفيتهما وتخصيص أصولها.

المادة 23 : تلغى أحكام المرسوم رقم 83 - 675 المؤرخ فى 19 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 24 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 15 ربيع الأول عام 1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984. الشاذلى بن جديد

— وبمقتضى الامر رقم 67 — 51 المؤرخ في 6  
ذى الحجة عام 1386 الموافق 17 مارس سنة 1967  
والمتضمن احداث المكتب الوطنى لتجارة وصناعة  
السينما، المعدل بالامر رقم 74 — 19 المؤرخ في  
أول فبراير سنة 1974،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 35 المؤرخ في 17  
ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975  
والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 259 المؤرخ في  
18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة  
1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين  
ومسؤولياتهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 260 المؤرخ  
في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر  
سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين  
العموميين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 53 المؤرخ في 14  
ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980  
والمتضمن احداث مفتشية عامة للمالية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 242 المؤرخ  
في 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة  
1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 375 المؤرخ في  
15 ربيع الاول عام 1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984  
والمتضمن اعادة تنظيم الوكالة الوطنية للاحداث  
المصورة،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يحول الى الوكالة الوطنية  
للاحداث المصورة، حسب الشروط المحددة في  
هذا المرسوم وفى حدود المهمة المسندة اليها،  
ما يأتى :

I — الاعمال التى تدخل فى ميدان انتاج جرائد  
الاحداث المصورة والمجلات التكميلية التى كان  
يمارسها المكتب الوطنى لتجارة وصناعة السينما

مرسوم رقم 84 — 376 مؤرخ فى 15 ربيع الاول عام  
1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984  
يحول الى الوكالة الوطنية للاحداث المصورة،  
الهيكل والوسائل والاملاك والاعمال  
والمستخدمين الذين كان يحوزهم أو يسيرهم  
المكتب الوطنى لتجارة وصناعة السينما، فى  
اطار أعماله فى ميدان انتاج جرائد الاحداث  
المصورة والمجلات التكميلية.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على التقرير المشترك بين وزير الاعلام  
وزير الثقافة والسياحة،

— وبناء على الدستور، لاسيما المواد 15 و 32  
و III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 78 — 02 المؤرخ فى 3  
ربيع الاول عام 1398 الموافق 11 فبراير سنة 1978  
والمعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، لاسيما  
المادة 4 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 04 المؤرخ فى 14  
ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة  
1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل  
المجلس الشعبى الوطنى،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى  
14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة  
1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف  
مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم  
81 — 03 المؤرخ فى 26 سبتمبر سنة 1981 والمصادق  
عليه بالقانون رقم 81 — 12 المؤرخ فى 5 ديسمبر  
سنة 1981،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 01 المؤرخ فى  
12 ربيع الثانى عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982  
والمتضمن قانون الاعلام، لاسيما المادة 8 منه،

2 - حصيلة ختامية للأعمال والوسائل المستخدمة في انتاج جرائد الاحداث المصورة والمجلات التكميلية تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى الوكالة الوطنية للاحداث المصورة.

ويجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر، طبقا للتشريع الجارى به العمل.

ب - تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا المرسوم.

ويمكن الوزير المكلف بالاعلام أن يحدد لهذا الغرض الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها الى الوكالة الوطنية للاحداث المصورة.

المادة 4 : يحول الى الوكالة الوطنية للاحداث المصورة، المستخدمون المرتبطون بسير مجموع الهياكل وتسييرها والوسائل المذكورة في الفقرة «3» من المادة الاولى من هذا المرسوم، وفقا للتشريع الجارى به العمل.

تبقى حقوق المستخدمين المذكورين أعلاه، وواجباتهم خاضعة للأحكام القانونية، الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يحدد الوزير المكلف بالاعلام عند الحاجة فيما يخص تحويل المستخدمين المذكورين ، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان هياكل الوكالة الوطنية للاحداث المصورة، سيرا منتظما ومستمر.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 ربيع الأول عام 1405 الموافق 8 ديسمبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

2 - الاملاك والحقوق والحصص والالتزامات والوسائل والهياكل المرتبطة بالأعمال التابعة لميدان انتاج جرائد الاحداث المصورة والمجلات التكميلية التي كان يضطلع بها المكتب الوطني لتجارة وصناعة السينما،

3 - المستخدمون المرتبطون بتسيير الاعمال والهياكل والوسائل والاملاك المذكورة أعلاه، وادارتها.

المادة 2 : يشمل تحويل الاعمال المنصوص عليها في المادة الاولى أعلاه ، ما يأتي :

1 - محل الوكالة الوطنية للاحداث المصورة محل المكتب الوطني لتجارة وصناعة السينما، بمقتضى أعماله المرتبطة بانتاج جرائد الاحداث المصورة والمجلات التكميلية، في أجل اقصاه ثلاثون يوما، ابتداء من نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

2 - تنتهى، ابتداء من التاريخ نفسه، الصلاحيات التي كان يمارسها المكتب الوطني لتجارة وصناعة السينما في مجال انتاج جرائد الاحداث المصورة والمجلات التكميلية، وفقا للأمر رقم 67 - 51 المؤرخ في 17 مارس سنة 1967 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يترتب على التحويل المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا المرسوم، للوسائل والاملاك والحصص والحقوق والالتزامات التي كان يعوزها أو يسيرها المكتب الوطني لتجارة وصناعة السينما، بمقتضى أعماله المرتبطة بانتاج جرائد الاحداث المصورة والمجلات التكميلية، ما يأتي :

أ - اعداد :

1 - جرد كمى ونوعى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، لجنة يشترك في تعيين أعضائها الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالاعلام،

## وزارة الأشغال العمومية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 صفر عام 1405 الموافق 10 نوفمبر سنة 1984 يحدد شروط منح رخصة الطريق وكيفياتها.

ان وزير الأشغال العمومية،

ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

بمقتضى القانون رقم 82 - 02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982 والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي للبناء،

وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدي، المعدل والمتمم،

وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

وبمقتضى الامر رقم 76 - 48 المؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 والمتعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية،

وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 385 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية في قطاع المنشآت الاساسية القاعدية واختصاصاتهما،

وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 304 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1402 الموافق 9 أكتوبر سنة 1982 الذي يحدد كيفيات تطبيق القانون رقم 82 - 02 المؤرخ في 6 فبراير سنة 1982 والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي للبناء،

وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 305 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1402 الموافق 9 أكتوبر سنة 1982 والمتضمن تنظيم البناءات الخاضعة للقانون رقم 82 - 02 المؤرخ في 6 فبراير سنة 1982 والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي للبناء،

وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 699 المؤرخ في 21 صفر عام 1404 الموافق 26 نوفمبر سنة 1983 والمتعلق برخصة الطرق والشبكات،  
يقرر ان ما يلي :

### الباب الاول

#### احكام عامة

المادة الاولى : يجب على جميع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين أن يحصلوا على رخصة الطريق للقيام بجميع الاشغال على سطح ارض الطرق العمومية أو في باطنها.

كما أنه لا يمكنهم القيام بالاشغال في اراضي الملكيات المحاذية للطرق العمومية الا بعد الحصول على رخصة الاصطاف.

يتم الحصول على رخصتي الطريق والاصطاف حسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القرار.

### الباب الثاني

التعليمات التقنية المرتبطة بالاعمال الكبرى التي يمكن الترخيص بها

#### فتح الخنادق :

المادة 2 : لا يجوز القيام بشق الخنادق الطويلة الا حسب التدرج في البناء أو وضع القنوات كما أنه لايجوز شق الخنادق العرضية الا بمقدار نصف عرض الطريق العمومية بكيفية تجعل النصف الآخر صالحا للمرور. وفي حالة وجود اشغال خاصة يحدد تنظيمها بقرار استثنائي من السلطة المكلفة بالرخصة.

#### اجراءات وقائية :

المادة 3 : يجب أن تكون الخنادق التي لا يمكن ردمها في نهاية اليوم نفسه، محمية بحواجز متينة الاحكام ومضاءة اضاءة كافية ومشار اليها عند الحاجة بانارة خاصة. يجب أن توضع اشارة مقدمة قبل الوصول الى الورشة طبقا للاحكام المنصوص

## الارصفة التي يقيمها الملاك أو الحائزون المعاذون :

المادة 8 : تحدد رخصة الطريق التي تسلم لهذا الغرض أحجام مواد البناء ونوعيتها، اذا كان عدد المالكين أو الحائزين مجتمعين في لجنة حسب الشروط المحددة في القانون رقم 82 - 02 المؤرخ في 6 فبراير سنة 1982 المذكور أعلاه، يرغبون في اقامة أرصفة أمام ملكياتهم وعلى حافة الطريق العمومي.

### شروط اقامة الارصفة :

المادة 9 : تحدد المصالح التقنية للجماعة المحلية المختصة اقليميا حافات الارصفة ومقاييسها لم يرغب في ذلك طبقا لقواعد التسوية وخط الاصطفاف. يجب ربط أطراف الارصفة المجاورة أو بحافتها ربطا يمنع ظهور أى نتوء.

### صرف المياه :

المادة 10 : يجب على الحاصلين على رخصة الطريق أن يتخذوا الاحتياطات اللازمة لعدم افساد مجارى صرف المياه مثل حفر البالوعات أو الانابيب التي أقامتها البلدية من قبل أو أقامها الخواص. ويتعين على هؤلاء الحاصلين أن يمتثلوا لجميع الاجراءات الاحتياطية التي تملئها عليهم الجماعة المحلية المختصة اقليميا. ولا يمكنهم الشروع في الاعمال أو استئنائها اذا سبق أن توقفوا عنها دون سابق اعلام المصالح التقنية في البلدية.

### عمق الانابيب :

المادة 11 : يجب أن توضع انابيب توزيع الماء والغاز والكهرباء دائما على عمق 60 سم على الاقل ويتم تمييز بعضها عن بعض باقامة مشبكات مختلفة الالوان.

### ردم الخنادق :

المادة 12 : تردم الخنادق بعد وضع الانابيب بطبقات سمكها 20 سم على أن تدك كل طبقا وترش بعناية. ويعاد وضع الطريق فوق الردم بمواد جديدة من النوع الجيد وتراعى في تنفيذ ذلك جميع قواعد

عليها في التعليمات الوزارية المشتركة المؤرخة في 15 يوليو سنة 1974 والمتعلقة باشارات الطرق.

### صرف المياه والحفر والمجارى :

المادة 4 : لا يمكن صرف المياه في الحفر أو في المجارى الموجودة في الطرق العمومية. تحدد أوضاع الجسريات والقنوات المخصصة للوصل بين هذه السبل والملكيات المحاذية وأبعادها في رخصة الطريق التي تسمح بتلك الاشغال.

ويجب أن يتم ذلك بكيفية لا تشوه النظرة الجانبية العادية للطريق.

### عرض البضائع وأرصفة المقاهى والشجيرات :

المادة 5 : يجب الحصول على رخصة خاصة لعرض البضائع وتنظيم أرصفة المقاهى وغيرها. وهذه الرخصة الوقتية قابلة للإلغاء دونما تعويض، فى أى وقت كان، متى رأت الادارة ذلك ضروريا، كما يمكن تمديد صلاحياتها.

### الاقبية والسرايب والانفاق :

المادة 6 : يجب على الذين يملكون أو يحوزون، بأية صفة كانت، اقبية أو سرايب أو أنفاقا أو تقعيرات كيفما كان نوعها، تحت الطريق العمومي، أن يصرحوا بذلك دونما تعطيل الى البلدية. ويجب ردم هذه الثغور على حساب من يملكها أو يحوزها وبالوسائل التي تأمر بها ادارة البلدية.

يمنع بناء جدران واقامة بنايات تحت الارض، تتصل بالطريق العمومي، قبل طلب رخصة الطريق والحصول عليها لهذا الغرض.

### الارصفة :

المادة 7 : تتولى البلدية الاشراف على تنفيذ اشغال اقامة الارصفة فى الطرق أو الساحات العمومية متى رأت فى ذلك منفعة عامة. لا يمكن للمالكين أو المستأجرين أو الحائزين المحاذين أن يطالبو بأى تعويض كان بسبب ذلك.



لقب المستفيد من الاشغال وعنوانه، ووصف مختصر للاشغال المزمع القيام بها، وتعيين مكان الاشغال بدقة مع ذكر اسم النهج ورقم البناء وكذلك آجال تنفيذ الاشغال والوسائل المستعملة.

ويحمل الطلب لقب المقاول ولقب صاحب العمل وعنوانهما.

ويرفق بالطلب تصميم الموقع، وقد أعد بمقياس 1/5000 أو 1/2000 ويشتمل على ضبط الاتجاه والنقاط المعلمية التي تسمح بتحديد مكان المشروع.

يمكن أن يكون المقياس أكبر مما ذكر إذا كانت الاشغال المزمع القيام بها تمتد على طول الطرق.

### الاشغال الكبرى :

المادة 18 : يكون الملف في أربع (4) نسخ ويودع بمقر المجلس الشعبي البلدي المختص، يسلم وصل الايداع مجاناً لموقع الطلب بعد فحص الاوراق اللازمة لتكوين الملف.

المادة 19 : يرسل رئيس المجلس الشعبي البلدي خلال 48 ساعة، ابتداء من تاريخ ايداع الطلب، الملف الذي يشتمل على النسخ الاربع (4) المذكورة في المادة السابقة، مصحوبة برأيه، الى مدير المنشآت الاساسية القاعدية في الولاية لدراسته، طبقاً لاحكام المرسوم رقم 83 - 699 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 1983 والمتعلق برخصة الطرق والشبكات. ويجب أن يشتمل الرأي المرسل على ملاحظاته واقتراحاته ان اقتضى الامر.

المادة 20 : يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخصة الطريق في ظرف سبعة أيام على الاكثر دون استشارة المصالح التقنية المعنية مقدماً، اذا كانت الاشغال لا تتعلق ببناء منشآت فنية أو وضع أنابيب على طول الطرق أو كانت الاشغال تضاهي ذلك في الاهمية طبقاً لاحكام المرسوم رقم 83 - 699 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 1983 والمتعلق برخصة الطرق والشبكات.

الفرع ووضع أحجار الارصفة والمنشآت الكبرى الاخرى التي يحتمل أن سبق هدمها بالاضافة الى بقايا المواد القديمة على أن يراعى في شحن ذلك ما يأتي :

(أ) طبيعة تكوين الطريق،

(ب) نسبة تراسى الردوم،

(ج) سمك الطبقة العليا ومقاومتها.

### المجاري الخاصة :

المادة 13 : يمكن المالكين المجتمعين في لجان أحياء أن يقيموا قنوات لمجاري المياه على نفقتهم اذا كانت عماراتهم تجاور طريقاً مفتوحاً للمرور وليس فيه مجاز. وعليهم حينئذ أن يقدموا طلباً مصحوباً بالتصاميم الكاملة للمنشآت التي يريدون اقامتها.

### منع تعدد اقامة المجارى الخاصة :

المادة 14 : يمنع اقامة المجارى الخصوصية تحت الطريق المفتوح للمرور اذا كان فيه مجرى قابل لتلقى المياه المصروفة.

### حقوق الملكية :

المادة 15 : تصبح المجارى التي تقيمها لجنة الحي بعد تسلم المصالح التقنية البلدية المعنية للاشغال ملكية بلدية، وتستفيد بهذه الصفة مثل المجارى العمومية من الصيانة والتنقية الضرورتين لحسن المحافظة عليها.

### المحافظة على المجارى :

المادة 16 : يمنع ادخال أية مادة سائلة أو صلبة في المجارى يمكنها أن تتلف المنشأة أو تضر بالصحة العمومية.

### الباب الثالث

### شروط تسليم رخصة الطريق

### شكل الطلب :

المادة 17 : يحضر طلب رخصة الطريق بالنسبة للاشغال المبينة أعلاه، على ورق عادي تذكر فيه المعلومات التالية :

**مداخل أبواب المرائب :**

المادة 26 : عندما يوجد لدى مداخل المرائب رصيف أو ممر جانبي مخصص لمرور المشاة يمكن أن يرخص لصاحب المرائب أن يقيم مدخلا لمراياه ويهيئ هذا المدخل على الرصيف بعرض أقصاه 3 أمتار، مع المحافظة على حافة يبلغ ارتفاعها 0,05 م على الأقل فوق مجرى المياه قصد السماح بصرف المياه السطحية صرفا عاديا.

يجب أن يوصل الجزء غير المستوى على جانبي الرصيف مع كلا الجهتين حسب انحدار يكون طوله المسقط أفقيا مترا واحدا.

المادة 27 : يجب أن تقام مداخل أبواب المرائب قدر الامكان على كيفية تضمن المحافظة على الاشجار اذا تعلق الامر بطرق غرست على حافاتها أشجار.

المادة 28 : يترتب على الغاء مدخل المرائب تلقائيا، اعادة الارصفة الى حالتها الاصلية على حساب المالك.

المادة 29 : يتميع على مالكي الاراضى المشرفة على الطرق العمومية أن يحافظوا دوما على تلبيساتها وعلى أسوار الدعم التى تولوا بناءها أو بنيت لحسابهم.

**مفارس الاشجار :**

المادة 30 : تقام مفارس الاشجار والحواجز فى الممتلكات العمومية أو الخصوصية المحاذية للطرق العمومية بمسافة لا تقل عما يأتى ذكره :

— ثلاثة أمتار مع خط الاصطفاف بالنسبة للاشجار ذات الفروع المرتفعة (بما فى ذلك المناطق التى يمنع فيها البناء) وتخفّض هذه المسافة الى متر ونصف بالنسبة للاشجار الاخرى،  
— نصف متر مع خط الاصطفاف بالنسبة للحواجز (ماعدا المناطق الممنوع فيها البناء)،  
عندما يكون الحاجز سياجا. ويمكن الاحتفاظ

تعد رخصة الطريق مكتسبة متى انقضى الاجل السالف الذكر ويتمين على صاحب الطلب حينئذ أن يمثل لتعليمات هذا القرار.

**الباب الرابع  
الاصطفاف**

المادة 21 : تحمل حدود الملكية العمومية للطريق اسم الاصطفاف ويحدد الاصطفاف اما المعتمد العمران الرئيسى المصادق عليه أو بالتصميم المعتمد فى انجاز هذا الطريق أو بالتصميم التجزيئى الذى استعمل فى نزاع الملكيات.

المادة 22 : تحدد كينيات اقامة المباني على جوانب الملكية العمومية التابعة للطريق بأحكام المرسوم رقم 82 - 305 المؤرخ فى 9 أكتوبر سنة 1982 المذكور أعلاه.

**فتح الطريق وتقويمه :**

المادة 23 : يوضع مخطط عام يلحق به مخطط تسوية وتقرير يستعملان أساسا فى اصطفاف الطريق اذا تعلق الامر بفتح طريق أو تقويمه.

المادة 24 : يجب أن لا تتعدى التجاوزات والنتؤات على اختلاف أنواعها ما يأتى :

— متر واحد ابتداء مع خط اصطفاف الطريق بالنسبة للمباني المصطفة انطلاقا مع جدار الواجهة وبعلو 4,30 أمتار.

غير أن نتؤ المتر الواحد يمكن أن تخفضه مصالح البلدية عندما تضطرها قوانين الرؤية والامع والتجميل لذلك.

**السياج :**

المادة 25 : يتميع على مالكي الاراضى المحاذية للطرق المفتوحة لمرور الجمهور أن يسيجوا هذه الاراضى بعد أن يحصلوا على الاصطفاف وعلى رخصة البناء التى تسلمها السلطة المختصة. ويجب أن تقام السياجات بكيفية لا تمس أمع مرور الطريق العمومى وسهولة المرور فيه.

البناء أو باعطاء المعلومات الضرورية لتحديد مكانها. ويمكن أن يشتمل الطلب على لقبى المقاتل وصاحب العمل وعنوانيهما، ان اقتضى الامر ذلك. يجب أن يرفق بالطلب ما يأتى :

- تصميم الموقع، وقد أعد بمقياس 5000/1 أو 2000/1، ويشتمل على بيان الاتجاه والنقاط العلمية التى تسمح بتحديد مكان المشروع.

ويمكن أن يكون المقياس أكبر مع ذلك، ان كانت الاشغال المعتمز القيام بها تمتد على طول الطرق.

- تصميم الكتلة بمقياس 500/1 أو 200/1 مع ذكر البيانات الآتية :

★ بيان الاتجاه،

★ نوع طوابق المباني المجاورة، ان كانت وارتفاعها أو عددها،

★ تصميم الارتفاع، ان اقتضى الامر.

شروط منح الاذن بالاصطفاف :

المادة 33 : يتكون الملف من أربع (4) نسخ ويودع فى مقر المجلس الشعبى البلدى المختص، ويسلم لموقع الطلب وصل بذلك مجانا بعد فحص الوثائق اللازمة لتكوين الملف.

دراسة طلب خط الاصطفاف :

المادة 34 : يرسل رئيس المجلس الشعبى البلدى خلال 48 ساعة ابتداء من تاريخ ايداع الطلب، الملف المكون من أربع (4) نسخ المنصوص عليه فى المادة السابقة، مصحوبا برأيه، الى مدير المنشآت الاساسية القاعدية فى الولاية قصد دراسته طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 699 المؤرخ فى 26 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، ويجب أن يشتمل رأى المرسل على ملاحظاته واقتراحاته، ان اقتضى الامر ذلك.

المادة 35 : اذا سمحت رخصة الاصطفاف للمالكين المجاورين أن يقدموا مبانهم حتى خط

بالاشجار التى غرست قبل نشر هذا القرار على مسافة تقل عما ذكر أعلاه.

يمكن المصالح المعنية اذا لاحظت مسا بالامع أو عائقا ما، أن تأمر باقتلاع هذه الاشجار دون تمويض وعلى نفقة المعنى. بقرار من رئيس المجلس الشعبى البلدى أو بقرار من والى فيما يتعلق بالاشجار المفروسة على حافات الطررق الوطنية والولائية.

يتعين على المالكين الذين تكون لهم حواجز شائكة أو اشجار أو شجيرات على اختلاف اصنافها تحاذى الطرق العمومية، أن يقطعها أو يقلموها أو يشذبوها مرة كل سنة بين 15 أكتوبر و 15 نوفمبر، على كامل ارتفاعها، انطلاقا من الارض ومسيرة لحد الطرق العمومية المذكورة.

وفى حالة عدم خضوع المالكين أو الحائزين لهذه التعليمات، يمكن رئيس المجلس الشعبى البلدى أو المصالح التقنية، أن يقرروا مباشرة تلك الاشغال على حساب المخالفين، اذا لم يطبق الملاك أو الحائزون التعليمات السالفة الذكر.

التنقيب والتفجير والآبار :

المادة 31 : يمنع فى الاماكن المجاورة للطرق العمومية حفر الآبار والقيام بالتنقيب أو التفجير كيفما كان نوع ذلك دون رخصة خاصة تحدد الشروط المطلوبة لذلك.

الباب الخامس

شروط منح الاذن بالاصطفاف

شكل الطلب :

المادة 32 : يحزر كل طلب خاص بخط الاصطفاف على ورق عادى ويشتمل على البيانات التالية :

- لقب المستفيد وعنوانه،

- وصف مختصر للاشغال المزمع القيام بها وتعيين موقع الاشغال بدقة بذكر اسم النهج ورقم

الاصطفاى وجب عليهم أن يدفعوا قيمة أرض السبيل المتنازل عنه وملحقاته. ويمنع على المالكين المجاورين أن يشغلوا الأرض قبل دفع الثمن أو اثباته كتابة.

### نقط الاصطفاى بالتراجع :

المادة 36 : اذا وجب على المالكين المجاورين أن يؤخروا مبانيهم كان لهم الحق فى تعويض يتم حسب الشروط المحددة فى القوانين والتنظيمات الجارى بها العمل.

المادة 37 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار.

المادة 38 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 16 صفر عام 1405 الموافق 10 نوفمبر سنة 1984.

وزير الاشغال العمومية  
أحمد بن فريجة

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى